الأمم المتحدة

UNW/2012/2

Distr.: General
19 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢

٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١، المعقودة في الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التنظيمية ٢

ثانيا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٢

ثالثا – مسائل أخرى ١٣

* UNW/2012/L.1.

100112 291211 11-64371 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١ للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في نيويورك، في الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢ – وقامت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أ. جوي أوغوو (نيجيريا)، بافتتاح الدورة. واستعرضت أمينة المجلس خطة العمل المتعلقة بالدورة.

٣ – وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال دورته العادية الثانية (UNW/2011/L.3) وخطة عملها، بصيغتها المنقحة.

٤ – واعتمد المجلس التنفيذي التقرير المتعلق بالدورة السنوية (من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١) بصيغته الواردة في الوثيقة UNW/2011/10.

٥ – وأقر المجلس التنفيذي خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢ (٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) (UNW/2012/L.1). وردا على استفسار بشأن موعد الدورة، أوضحت أمينة المجلس أن الموعد المقرر أصلا: ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قد تغير.

٦ – واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية المقترحة للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٢، الواردة في الوثيقة UNW/2012/CRP.1، بصيغتها المعدلة شفوياً. وذكرت أمينة المجلس أن المقترحات المتعلقة بالمبادئ والمعايير والإجراءات المسترشد بها في استخدام الإيرادات الآتية من استرداد التكاليف ستضاف إلى جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢، وفقا للفقرة ١٢ من القرار ١٥/٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، ستقدم في عام ٢٠١٢ معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في التحليل المؤدي إلى تحديد أي الأنشطة يجب اعتبارها معيارية أو تنفيذية أو متصفة بمزيج من هاتين الصفتين، وفقا للفقرة ٧٥ من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، على النحو المطلوب في الفقرة ١٦ من القرار ٥/٢٠١١.

ثانيا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

بيان وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية

٧ – عرضت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية تقديرات الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (UNW/2011/11)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (UNW/2011/12)، ورد إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقرير

اللجنة الاستشارية (UNW/2011/12/Add.1). ونوهت إلى أن هذه الميزانية، باعتبارها الميزانية المؤسسية الأولى للمنظمة، هي ''الميزانية التأسيسية الحقة'' لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأنها أداة استراتيجية يتجلى فيها المقصد الاستراتيجي لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على النحو المبين في قرار التأسيس والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٨ - وأشارت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى أنه مع أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظمة جديدة، فإن نتائج عملها بدأت تظهر بالفعل، وبخاصة في المنطقة العربية، حيث أسهمت في إنارة الطريق في تونس ومصر إلى الممارسات الجيدة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين في حقل بناء المؤسسات، بما في ذلك الإصلاح الانتخابي وصياغة الدستور. ومن المنجزات الأخرى التي تحققت خلال السنة، الاهتمام الذي أثاره في أوساط الجمهور ووسائط الإعلام التقرير المعنون ''تقدم المرأة في العالم'' الذي ركز على مسألة إمكانية الوصول إلى العدالة. وقالت إن الدور المعياري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة باق على قوته وإن المنظمة تعمل على الجمع بين المهمة المعيارية والأعمال التنفيذية والأعمال المتعلقة بالسياسات كي يتحقق لها ما تتوخاه من التأثير. ومن الأمثلة التي يتضح فيها هذا النهج الأعمال التي اضطلعت بها الهيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض الدول الأعضاء لتنظيم حدث جانبي رفيع المستوى بشأن المشاركة السياسية للمرأة خلال انعقاد الجمعية العامة، ضم سويا رئيسات الدول والحكومات والوزيرات من جميع مناطق العالم. وكان البيان الصادر عن هذا الحدث، الذي وقعت عليه أيضاً وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية، دافعا ملهما لقرار جديد اتخذته اللجنة الثالثة للجمعية العامة وتدعو فيه إلى اتخاذ إجراءات أكثر قوة بشأن المشاركة السياسية للمرأة. واتخذت الهيئة أيضاً خطوات ترمي إلى جعل مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة محورا من محاور الأعمال المشتركة بين الوكالات في مجال الأمن الغذائي، مع ربط ذلك على وجه الخصوص بالتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية.

٩ - وفيما يتعلق بالتنسيق، ستقدم إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيسان/أبريل ٢٠١٢، خطة عمل على نطاق المنظومة توفر أساسا أشد قوة للعمل على تعميم مراعاة البعد الجنساني والمساءلة بشأنه في منظومة الأمم المتحدة. وقد تم في اجتماع عقد في مونتفيديو، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عرض قوي لقضية العمل على الترويج لنهج ''الأداء الموحد من أجل المرأة''، عن طريق إيلاء أولوية لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من جانب الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وتم التركيز على مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الاتفاق المتوصل إليه في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة (بوسان، جمهورية كوريا، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

١٠ - وتستجيب الميزانية للرؤية التي تتوخاها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها منظمة دينامية وفعالة. وبناء على تقييم الموارد اللازمة لتحقيق النتائج المبينة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، تقترح الهيئة ميزانية مؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ قدرها ١٤٠,٨ مليون دولار. ويُقترح في الميزانية تكريس ٨٦,٣ في المائة من مجموع الموارد للأنشطة الإنمائية. وتعكس الميزانية زيادة بالمقارنة بميزانية الدعم لعام ٢٠١١، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١١.

١١ - والزيادة ناشئة أساسا من تمويل ١٣٩ وظيفة إضافية. وتعكس نسبة الثلث تقريبا من هذه الوظائف مهام يجري الاضطلاع بها بالفعل، عن طريق وظائف تُغطَّى تكاليفها إما من الميزانية البرنامجية وإما في إطار اتفاقات الخدمات الخاصة. وتوجد ثلاثة أرباع الوظائف الجديدة في الميدان، وفقا للأولوية المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية. وهذه الوظائف ستصل بعدد عناصر الوجود القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على أساس الحد الأدنى للقدرة الممولة من الميزانية المؤسسية، إلى ٥٥ بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وقد انبثق مفهوم القدرة الدنيا من تقييم القدرة الميدانية، الذي خلص إلى أنه لكي تنجز هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولايتها في أي بلد من البلدان، يلزم وجود قدرة حدها الأدنى ثلاثة موظفين من الفئة الفنية، يكون بإمكان أحدهم القيام بمهمة الممثل على مستوى مماثل لعضوية الفريق القطري للأمم المتحدة. أما الربع المتبقي من الوظائف الجديدة فسيكون في مقر الهيئة، في جملة مجالات منها تعبئة الموارد، والتمويل والميزانية، والموارد البشرية، والسياسات.

١٢ - وذكرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن المنظمة نقحت في اتجاه التخفيض تقديرات إيراداتها لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، من ٩٠٠ مليون دولار إلى ٧٠٠ مليون دولار، آخذة في الاعتبار تأثير المناخ الاقتصادي الراهن على هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ورغما عن ذلك، هناك ما يبرر التفاؤل بشأن تعبئة الموارد: فالموارد المالية للهيئة تفوق حاليا ميزانيات الكيانات الأربع السالفة لها مجتمعة. وقاعدة الجهات المانحة آخذة في الاتساع، حيث تأتي حصة ضخمة من تمويل الهيئة من جهات مانحة عديدة، وليس من قلة قليلة فقط. وهناك خمسة بلدان جاوزت مساهمة كل منها ١٠ ملايين دولار وأوشكت عدة بلدان أخرى على بلوغ هذا المستوى. وتستجد حاليا جهات مانحة عديدة، منها الإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وجمهورية كوريا وغابون ونيجيريا والهند. وأضافت قائلة إنها تشجع الدول الأعضاء بقوة على أن تترجم التزامها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى زيادات فيما تقدمه من مساهمات إلى الهيئة من أجل عام ٢٠١٢ وما يليه.

١٣ - ونوهت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى المبادرتين المؤسسيتين الرئيسيتين الراميتين إلى تحسين أساليب العمل في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهما: تقييم القدرة الميدانية والاستعراض الجاري للبنية الإقليمية. وأشارت إلى مبادرة ثالثة مقبلة هي مبادرة الفعالية والكفاءة التنظيمية، التي تتمثل في جهد ذي أولوية يهدف إلى تبسيط النظم والسياسات والإجراءات ومواءمتها وتعزيزها. وتنطوي تلك المبادرة على تفحص عمليات الشؤون المالية والميزانية، واستطلاع السبل المؤدية إلى تخفيف الأعباء الإدارية، ولا سيما في الميدان، وإلى الاستخدام التشاركي للقدرات، حيثما يمكن ذلك. وستستعرض المبادرة أيضا عمليات الموارد البشرية وتقترح السبل التي يمكن بها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تحسن نتيجة استثماراتها في موظفيها بغية تنمية القدرات اللازمة لإنجاز النتائج المتوخاة في الخطة الاستراتيجية.

١٤ - وسيُدمج استعراض البنية الإقليمية مع مبادرة الفعالية والكفاءة التنظيمية بهدف النظر إلى المهام الموزعة حاليا بين المقر والمستوى الإقليمي والمستوى القطري للوقوف على الكيفية التي يمكن بها إما تبسيط هذه المهام وإما إدماجها. وستبلغ نتائج هذه العملية إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢. وهناك خطوة فورية في مجال تقريب القدرة الإقليمية إلى الميدان، هي نقل المهام الإقليمية المتعلقة بالدول العربية إلى مصر.

١٥ - وتوجهت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالشكر إلى الرئيسة وسائر أعضاء المكتب وأعضاء المجلس التنفيذي لما يضطلعون به من أدوار في مجال دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة .

المناقشة

١٦ - أدلى ٢٤ وفدا بردود على بيان وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية. وضمت قائمة المتكلمين وزيرة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في نيجيريا، والسفيرة المتجولة للشؤون الخارجية في كازاخستان، وثمانية من الممثلين الدائمين للدول الأعضاء، وممثلة لحملة استعراض بنية تحقيق المساواة بين الجنسين.

١٧ - وقالت وزيرة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في نيجيريا إن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم يكن ليحدث في وقت أفضل مما تحقق فيه هذا الحدث. وأشادت بسعي هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الاستفادة من خبرة غيرها من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومن معارفها وتجاربها ومن الشراكة معها، ومن ثم الإسهام في بلوغ هدف تحقيق التنسيق والاتساق في الأمم المتحدة في سياق إنجاز الولاية التي تضطلع بها. وأردفت قائلة إن المجالات التي تركز عليها الهيئة متطابقة مع المجالات ذات الأولوية لدى نيجيريا بصيغتها

المتضمنة في السياسة الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين. ونوهت الوزيرة إلى ما تحقق من التقدم في مجال زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في نيجيريا، بما في ذلك ارتفاع نسبة المرأة حاليا في مناصب الوزراء إلى ٣٣ في المائة بعد أن كانت ١١ في المائة في عام ٢٠١٠. وأشارت إلى أن إقدام نيجيريا على التبرع للهيئة بمبلغ قدره ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ دولار برهان على التزامها المخلص بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وأشادت الوزيرة برئيسة المجلس لأسلوبها القدير الذي أدارت به شؤون المجلس على مدار السنة الماضية.

١٨ - وتقدمت الوفود بالتهنئة إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية على ما تحلّى به أسلوبها القيادي من قوة، وإلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما أحرزته من تقدم خلال السنة الأولى لعملها، وأعربت عن تأييدها للمنظمة ولميزانيتها المؤسسية الأولى. وشدد المتكلمون على وجوب إيلاء مكانة محورية للنساء والفتيات في صميم الجهود الإنمائية، نظرا إلى أن الفوائد التي تجلبها التنمية يمكن أن تحدث تحولا في حياتهن وكذلك في حياة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية وفي مجتمعاتهن الأوسع نطاقا وفي اقتصادات تلك المجتمعات. فتمكين النساء والفتيات له تأثير متضاعف يمكن أن يحقق النمو وأن يمكِّن من إنجاز جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ونوهت الوفود إلى دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ميدان الدعوة العالمية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، خصوصا في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة. ويتوقع أن يكون للهيئة دور مماثل في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، المقرر عقده في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وحث أحد المتكلمين على التعاون بين المجلس التنفيذي ولجنة وضع المرأة.

١٩ - وأشار المتكلمون إلى ما تحقق في بلدانهم من منجزات في ميدان تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك في مجالات التمكين السياسي، والتقدم الاجتماعي - السياسي، وسن القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة وغيره من الجرائم الجنسانية. وأشير أيضا إلى ما تحقق من تقدم في مجالات الصحة والتعليم ومكافحة الوفيات النفاسية.

٢٠ - وفي سياق التشديد على أهمية إنجاز برامج عالية الجودة ذات نتائج إنمائية قابلة للقياس على الصعيد القطري، نوه المتكلمون أيضا إلى الدور القيادي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز ما تضطلع به الأفرقة القطرية للأمم المتحدة من أعمال من أجل النساء والفتيات، وفي تلافي الازدواج على الصعيد الميداني. وأعرب عن الترحيب بتحول الهيئة من منظمة شديدة المركزية إلى منظمة ينصب تركيزها على الميدان، وبالتوسع في الأنشطة عن طريق تكبير البرامج وتقليل عددها. ومن الأمور المشجعة أن ٢٥ في المائة من الوظائف الجديدة يتمثل

فيها تغيير لمصدر التمويل من الموارد البرنامجية إلى الميزانية المؤسسية. وشددت عدة وفود على ضرورة احترام الملكية الوطنية والأولويات المحددة قطريا، بحيث تكون البرامج والمشاريع قائمة على الطلبات الصادرة عن الحكومات. وطالب أحد الوفود بأن تستخدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عند الإمكان، موظفين محليين وأن تستعمل المشتريات الوطنية.

٢١ - وأشار المتكلمون إلى وجوب أن يوضع في الاعتبار في حالة أي بلد بعينه مستوى التنمية فيه، مؤكدين على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن توجد حيثما تكون الحاجة إليها أشد ما تكون، بما في ذلك في البلدان التي توجد في حالة هشة والبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية. وحث المتكلمون الهيئة على إدامة وجودها في البلدان المتوسطة الدخل، مثل بلدان أمريكا اللاتينية، دعما للجهود الرامية إلى مكافحة الإقصاء الاجتماعي وتأسيس نهج الميزنة المستجيبة للاعتبارات الجنسانية. وشجعت الهيئة على أن تصبح عنصرا حفازا للتعاون بين بلدان الجنوب. وأشارت الوفود أيضا إلى أهمية العمل في إطار مبادرة ''الأداء الموحد'' والتعاون مع المجتمع المدني.

٢٢ - وأشار أحد الوفود إلى النتائج التي خلص إليها من استعراضه للمعونات المتعددة الأطراف، فقال إنها أظهرت المنظمات التي تتمتع بسجل جيد على صعيد الإنجاز والنتائج ومدى التأثير. وذكر في هذا الصدد أن الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ توفر إطارا قويا من حيث النتائج. بيد أن من الضروري رؤية المزيد من التقدم كي يُكفل إدراج جميع المعلومات المتعلقة بخطوط الأساس والمعالم المرجعية في إطار النتائج المنقح في عام ٢٠١٣.

٢٣ - ورحب المتكلمون بمواصلة الأعمال التي تقوم بها الهيئة من أجل إيلاء الأولوية لزيادة القدرات على مستوى الميدان، لا سيما عن طريق تعزيز الوجود القطري الراهن وإنشاء مكاتب قطرية جديدة. وأكد أحد المتكلمين على أن مبدأ الملكية الوطنية ينطبق أيضا على إنشاء المكاتب. وقال المتكلمون إنهم يتطلعون إلى تلقي نتائج استعراض البنية الإقليمية، المنتظر تقديمها إلى الدورة السنوية لعام ٢٠١٢.

٢٤ - وطلبت عدة وفود معلومات أكثر تفصيلا عن طبيعة الوظائف المزمع إنشاؤها في إطار الميزانية المقترحة وأشارت إلى الحاجة إلى مراعاة تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن هذه المسألة. وشدد المتكلمون على ضرورة أن تتقيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأرفع معايير الشفافية، بما في ذلك تنفيذ مبادئ المبادرة الدولية لشفافية المعونة. ويلزم انتهاج سياسة واضحة للإفصاح بشأن جميع جوانب عملها. وأُعرب عن الترحيب بأن الهيئة أصبحت تطبق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٥ - وأشار المتكلمون إلى ما تم من تنقيح في اتجاه التخفيض لهدف تعبئة الموارد للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ نظرا إلى الحالة الاقتصادية العالمية. وأثنت عدة وفود على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لالتزامها باتباع نهج الكفاءة من حيث التكلفة عن طريق مبادرة الكفاءة التنظيمية وتدابير تخفيض التكلفة، وأعربت عن أملها في أن تستمر هذه الجهود. وشددت وفود أخرى على ضرورة عدم ترك المساهمات تتناقص، لا سيما وأن هذا يمكن أن يؤثر على النساء بقدر أشد في ظل صعوبة البيئة الاقتصادية السائدة. وشجع المتكلمون الهيئة على توسيع نطاق شراكاتها مع القطاع الخاص والمؤسسات الخاصة في مجال تعبئة الموارد.

٢٦ - وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية اتخاذ تدابير فعلية لكفالة ألا تتلقى الأنشطة الممولة بمساهمات مخصصة الغرض دعما من الموارد الأساسية. وحث أحد المتكلمين على أن يتقيد النظر في تخصيص التمويل من الميزانية العادية ومن التبرعات، بالنهج المحدد في الفقرة ٧٥ من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، بغية كفالة أن تخصص التبرعات تخصيصا حصريا للمهام المتصلة بالأنشطة التنفيذية.

٢٧ - ونوهت وفود عديدة إلى ما تعهدت بتقديمه و/أو قدمته فعلا من مساهمات إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. فقد أعلنت حكومة هولندا عن زيادة قدرها ٢ مليون يورو في مساهمة أساسية مقدمة منها إلى الهيئة، لتبلغ هذه المساهمة ثلاثة أمثال مستواها في عام ٢٠١٠، وعن تقديم الدعم إلى أنشطة صندوق المساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمويل أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تشجيع القيادة النسائية والمشاركة السياسية النسائية في مصر والمغرب. ونوهت حكومة المملكة المتحدة إلى أنها ساهمت بمبلغ قدره ١٠ ملايين جنيه إسترليني في التمويل الأساسي لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. أما حكومة الهند، فقد تعهدت بالتبرع بخمسة ملايين دولار للموارد الأساسية، قدمت مليون دولار منها في نيسان/أبريل ٢٠١١ وتعتزم تقديم مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأعلنت حكومة كازاخستان مضاعفة مساهمتها إلى ٠٠٠ ١٠٠ دولار في عام ٢٠١١. وأعادت حكومة ماليزيا تأكيد تعهدها بزيادة مساهمتها من ٠٠٠ ١٠ دولار إلى ٠٠٠ ٥٠ دولار. ونوهت حكومة المكسيك إلى مساهمتها بما قدره ٠٠٠ ١٥٠ دولار و ٠٠٠ ٨٠٠ دولار في صندوق المساواة بين الجنسين. وتعهدت حكومة بنغلاديش بالمساهمة بمبلغ ٥٠٠ ١٠ دولار لعام ٢٠١١.

٢٨ - وتعهدت ممثلة حملة استعراض بنية تحقيق المساواة بين الجنسين بمواصلة تقديم الدعم إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ودعت إلى مشاركة المجتمع المدني مشاركة مجدية في أعمال الهيئة وإلى تمويل هذا الكيان الجديد تمويلا قويا. وأوضحت الممثلة أنه في حين أن الحملة تؤيد

الميزانية، فإنه يقلقها قلقا بالغا أن الهيئة لن تقف على قدم المساواة مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة ما لم يجر على وجه السرعة زيادة الميزانية. وحثت الجهات المانحة على مضاعفة مساهماتها، بالنظر إلى أن زيادة الدعم المالي زيادة كبيرة أمر بالغ الأهمية لكفالة نجاح الهيئة في بناء أساس قوي وإحداث أثر ملموس في حياة ملايين الفتيات والنساء وفي حياة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية في شتى أرجاء العالم. وشددت ممثلة الحملة على أنه لكي تنجز الهيئة ولايتها، يجب أن يكون تأثيرها أكبر من مجرد حصيلة مجموع أجزائها، وذلك بتوسيع نطاق وجودها القطري، وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، وقيادة الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة البعد الجنساني. وأعربت عن ترحيب الحملة بإضفاء الطابع الرسمي على أنشطة التفاعل مع الأفرقة الاستشارية للمجتمع المدني على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري باعتبار أن ذلك أمر بالغ الأهمية لإنجاز الهيئة لولايتها وجعلها خاضعة للمساءلة أمام المستفيدين من خدماتها. وأعربت عن الترحيب بما يُعتزم من إنشاء فريق استشاري للمنظمات غير الحكومية، وحثت الهيئة على صوغ أساليب رسمية وغير رسمية للتفاعل مع المجتمع المدني في جميع مجالات الأعمال المواضيعية والمضطلع بها على الصعيد القطري.

٢٩ - وقدمت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الشكر إلى المتكلمين على ما أسهموا به من مداخلات. وأشارت إلى أن المنظمة تستخدم تقييم القدرات الميدانية بوصفه أداة، وإلى أنه سيجري إطلاع المجلس على نتائج استعراض البنية الإقليمية واستعراض الكفاءة والفعالية التنظيمية وعلى التوصيات ذات الصلة. وأضافت قائلة إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدرك أهمية عناصر الملكية الوطنية، وجعل الأنشطة قائمة على الطلب، والاستدامة، وفقا للمنصوص عليه في مبادئ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٣٠ - وردا على الوفود التي طلبت مزيدا من التفاصيل عن الوظائف المشمولة في مقترح الميزانية، ذكرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن هذه الوظائف مقترحة من أجل المجالات التي تنطوي على بعض التحديات أو التي تعاني نقصا في الموظفين، مثل مجالات تعبئة الموارد، والميزانية، والموارد البشرية، فضلا عن مجالات السياسات التي تتعلق بالبيانات/البحوث والمشاركة السياسية. وقالت إنها ترحب بتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وبتعليقات المجلس بشأن الوظائف، وإنها ستوضع موضع الاهتمام.

٣١ - وفيما يتعلق بالبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية، ركزت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية على ما تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة من دعم للقدرات بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة في وقت تتعاظم فيه القوة السياسية للمرأة، على سبيل المثال في مصر، حيث

أُنشئ اتحاد نساء مصر وتم إصدار بطاقات وطنية للهوية لتمكين ٦٠ ٠٠٠ امرأة من التصويت.

٣٢ - وردا على التعليقات الأخرى، أكدت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستتقيد بأرفع مستويات الشفافية، التي تشكل جزءا جوهريا من الفعالية التنظيمية. وأشارت إلى أنه تم تحقيق وفورات في التكلفة عن طريق دمج بعض المكاتب، وأنه سيجري تقديم تقرير واف بهذا الشأن إلى المجلس خلال عام ٢٠١٢. وذكرت أن الهيئة ستعزز ما تضطلع به من أعمال مع المجتمع المدني عن طريق اللجنة الاستشارية والعمل المتواصل على الصعيد القطري.

٣٣ - وعقب إجراء مشاورات غير رسمية، اعتمد المجلس التنفيذي القرار التالي:

٢٠١١/٥ الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يؤكد** أهمية تمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تعزيز مساندتها للبلدان فيما تبذله من دعم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك وفقا للخطة الاستراتيجية ومرفقاتها، بالصيغة التي أقرها المجلس التنفيذي في قراره ٢٠١١/٣، ويؤكد عزمه على مساندة وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية في تعبئة الموارد الطوعية؛

٢ - **يحيط علما** بتقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن استخدام الموارد الطوعية للميزانية المؤسسية لفترة السنتين ٢٠١٢- ٢٠١٣ (UNW/2011/11) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (UNW/2011/12) بشأن تقديرات الميزانية المؤسسية المقترحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

٣ - **يحيط علما** برد الإدارة على تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (UNW/2011/12/Add.1) ويطلب إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن تأخذ في الحسبان تماما ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها في إعداد مقترحات الميزانية المؤسسية مستقبلا؛

٤ - **يرحب** بالنشاط الجاري من أجل تعزيز وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد الميداني، وفقا للمبادئ المبينة في قراره ٢٠١١/٣، في جملة فقرات منها الفقرة ٣، وفي المرفق الرابع للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، ويتطلع إلى

أن يتلقى من وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بصفة منتظمة معلومات بهذا الشأن، بما في ذلك عن ملاك الموظفين ومهام الوظائف في المكاتب الميدانية؛

٥ - **يرحب** باعتزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة إبقاء عنصر التنظيم والإدارة في الميزانية المؤسسية عند الحد الأدنى الضروري بحيث لا يتجاوز معدل النمو في أنشطة الدعم معدل أنشطة تطوير البرامج؛

٦ - **يرحب** باستخدام هيئة الأمم المتحدة للمرأة لنهج الميزنة على أساس النتائج في إعداد تقديرات الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك تطبيق التصنيفات المنسقة للتكاليف، وفقا للفقرة ١٢ من قرار المجلس التنفيذي ١/٢٠١١؛

٧ - **يرحب** بمبادرة الكفاءة والفعالية التنظيمية، ويشجع وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية على مواصلة السعي إلى تحقيق وفورات من أجل كفالة إتاحة أكبر قدر ممكن من الأموال للبرامج الإنمائية، ويدعو وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى إبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج التدابير الرامية إلى تحسين إجراءات العمل وتعزيز الكفاءة والفعالية التنظيمية، في دورته السنوية لعام ٢٠١٢؛

٨ - **يتطلع** إلى النظر، في دورته السنوية لعام ٢٠١٢، في تقرير من وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى المجلس التنفيذي بشأن الاستنتاجات التي يخلص إليها استعراض البنية الإقليمية، بما في ذلك إمكان إعادة تشكيل عناصر الوجود على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري، والآثار المترتبة في الميزانية على ذلك التقرير؛

٩ - **يطلب** إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن تكفل تحميل جميع مصادر التمويل حصتها العادلة من التكاليف الإدارية، وأن تتفادى دعم الموارد الطوعية غير الأساسية بأي موارد طوعية أساسية؛

١٠ - **يقر** اعتمادا إجماليا قدره ١٤٠,٨ مليون دولار للميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛

١١ - **يلاحظ** أن التمويل المقدر من الموارد الطوعية الأساسية يبلغ ١٣٢,٣ مليون دولار، و أن التمويل المقدر من الموارد الأخرى والصناديق الاستئمانية يبلغ ٨,٥ ملايين دولار، ويدرك أن إيرادات إضافية خارجة عن الميزانية ستستخدم لأغراض الميزانية المؤسسية؛

١٢ - **يطلب** إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن تقدم لنظر المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢ مقترحات للمبادئ والمعايير والإجراءات التي ينبغي الاسترشاد بها في استخدام الإيرادات الآتية من استرداد التكاليف، مع مراعاة السياسات

والمنهجيات المنسقة لاسترداد التكاليف، التي تطبقها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

١٣ - **يأذن** لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن ترحّل إلى الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الرصيد غير المستخدم البالغ ٢ مليون دولار من الموارد التي وافق عليها المجلس التنفيذي من أجل إدارة التغيير في الفقرة ٩ من قراره ١/٢٠١١، بصفته دعما إضافيا لعملية إدارة التغيير، بما في ذلك استعراض البنية الإقليمية ومبادرة الكفاءة والفعالية التنظيمية، ويطلب إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن توافي المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ بتقرير عن استخدام هذه الموارد؛

١٤ - **يطلب** إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بذل مزيد من الجهود لتعزيز الروابط بين النتائج، بصيغتها المحددة في الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والموارد المستخدمة، في سياق تقديم ميزانية متكاملة للدعم البرنامجي والمؤسسي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛

١٥ - **يطلب** إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن تواصل تعزيز درجة الوضوح والشفافية في الميزانيات المؤسسية المقبلة؛

١٦ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٥ والفقرة ١٣ من قراره ١/٢٠١١، ويتطلع إلى النظر، في سياق الميزانية المؤسسية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، في نتائج التحليل المؤدي إلى تحديد أي الأنشطة يعتبر نشاطا معياريا أو تنفيذيا أو متصفا بمزيج من هاتين الصفتين، وفقا للفقرة ٧٥ من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، ويدعو وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إلى أن تداوم على تزويد المجلس التنفيذي بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

٣٤ - وعقب اعتماد القرار ٥/٢٠١١، قدمت الرئيسة الشكر إلى نائب الرئيسة ماغنوس لينارتسون (السويد)، لاضطلاعه بدور الميسر، الذي بذل فيه لفائدة المكتب والمجلس والأمانة جهودا تجلت فيها القيادة والصبر والتوجيه. وشكرت الرئيسة جميع الأعضاء والمراقبين لما أبدوه من الالتزام والاستعداد للعمل والتحلي بروح التوافق.

ثالثا – مسائل أخرى

ملاحظات ختامية

٣٥ – قالت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إن المجلس التنفيذي بإقراره للميزانية المؤسسية الأولى للمنظمة قدم دعما حيويا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعربت عن ترحيبها بالتعليقات والاقتراحات الإيجابية الداعية إلى إجراء مزيد من التحسينات مستقبلا. وأشادت برئيسة المجلس، السفيرة أوغوو، من حيث أنها ظلت طيلة السنة من أقرب الأصدقاء لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتوجهت بالشكر أيضا إلى نائب الرئيسة لينارتسون (السويد) على ما بذله من جهد شاق في اضطلاعه بدور الميسر خلال اتخاذ ثلاثة قرارات من جانب المجلس خلال عام ٢٠١٢. وقدمت الشكر إلى المجلس على اعتماده للقرار المتعلق بالميزانية المؤسسية وأعربت عن التقدير للدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم تبرعات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعلنت أن المنظمة ستواصل تعزيز عملياتها وهي فخورة بحق بما أنجزته خلال عام ٢٠١١. بيد أن الهيئة ستواصل السير على طريق زيادة الشفافية وتحقيق الاتساق بين الإجراءات في سياق عملها على تحقيق النتائج المتوخاة من أجل النساء والفتيات في شتى أنحاء العالم. وفي غضون ذلك، ستكون هناك علاقة مفتوحة مع المجلس يقدم من خلالها مدخلاته الاستراتيجية في أعمال الهيئة الرامية إلى تمكين النساء والفتيات.

٣٦ – وأخذ أحد الممثلين الكلمة ليتقدم بالتهنئة إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية وإلى فريق مساعديها على الأعمال الرائعة التي اضطلعوا بها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعلى إقرار الميزانية المؤسسية الأولى. ونوه إلى الأهمية الخاصة لدور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في البلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية، ولا سيما في الدول العربية وفي غرب أفريقيا. وعلى غرار المبين في الميزانية، من المهم أن يظل تطوير المكاتب الإقليمية والقطرية متطابقا مع الاحتياجات القطرية الخاصة. ويلزم بذل جهد خاص في البلدان الناطقة بالفرنسية. ونوه المتكلم إلى المساهمات المقدمة من فرنسا إلى الهيئة: ٥ ملايين يورو (٢٠١١-٢٠١٥) من أجل مكافحة الوفيات النفاسية، وهي جهد مشترك بين الوكالات تتعاون فيه الهيئة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف؛ و ١,٢ مليون يورو من أجل برنامج مدته ثلاث سنوات (٢٠١١-٢٠١٣) لمكافحة العنف ضد المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي الدول العربية؛ و ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لمدة سنتين، من أجل تعزيز إمكانية وصول النساء الأفغانيات إلى العدالة؛ و ٢٠٠ ٠٠٠ يورو للميزانية الإدارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٢.

٣٧ - وقال متكلم آخر إنه يتطلع إلى التوسع في إنشاء مكاتب قطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع إيلاء الأولوية في هذا الصدد للبلدان النامية. ومن العوامل المهمة مراعاة التوزيع الجغرافي العادل في ملاك موظفي الهيئة. وذكر المتكلم أن بلده، ليسوتو، قطع أشواطا كبيرة في مجال العمل على القضاء على العنف ضد المرأة.

٣٨ - وفي معرض التنويه إلى انتهاء السنة الأولى لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ذكرت رئيسة المجلس أن من الضروري التأمل في منجزات السنة الماضية. وأردفت قائلة إنها قبل ما يزيد قليلا عن السنة، شَرُفَت بانتخابها أول رئيسة للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشمل المنجزات المهمة اعتماد الخطة الاستراتيجية الأولى للمنظمة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وما يخص عام ٢٠١١ من ميزانية الدعم لفترة السنتين، والنظام المالي والقواعد المالية، والميزانية المؤسسية الأولى للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد أرست هذه العناصر جميعها أساسا قويا لنجاح هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المستقبل.

٣٩ - وستظل هيئة الأمم المتحدة للمرأة رمزا للأمل في نصرة قضية المرأة. وأكدت الرئيسة امتنانها للمندوبين، الأعضاء منهم والمراقبين، وبخاصة أعضاء المكتب، وكذلك لأمانة المجلس. وأعربت عن التقدير بصفة خاصة للرجال العاملين في المجلس التنفيذي، بالنظر إلى الدور الخاص الذي أداه هؤلاء. ونوهت في هذا الصدد إلى المساهمة المهمة التي بذلها جون غانا (نيجيريا) في أعمال المجلس.

٤٠ - وفي الختام، تقدمت الرئيسة بالشكر إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأمناء المساعدين للأمين العام، ومدير شعبة الشؤون الحكومية الدولية، وأمينة المجلس والأمينة المؤقتة للمجلس، وكذلك إلى موظفي الأمانة الذين أسهموا في النهوض بأعمال المجلس. ووجهت الرئيسة الشكر أيضا إلى وزيرة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في نيجيريا على مشاركتها في دورة المجلس.